

Distr.: General
17 April 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا، لعام ٢٠٠١

اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ربيع عام ٢٠٠٢**

موجز

حدث تباطؤ تدريجي في معدل توسع الاقتصاد العالمي أثناء عام ٢٠٠١، وتدهور مواز في التوقعات الاقتصادية في الأجل القصير. ولقد كانت السمة الغالبة هي الانخفاض الدوري المتزامن - وهو يحدث لأول مرة منذ الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ - في الاقتصادات الرئيسية الثلاثة، أي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، والتي انتهت بالدخول في مرحلة الكساد الاقتصادي. ومع ذلك فإن هذا التباطؤ يحجب قدرة كبيرة تتسم بها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مواجهة التدهور في البيئة الاقتصادية الخارجية. ولقد كانت قوة الاقتصاد الروسي عنصراً رئيسياً في حيوية النشاط الاقتصادي عموماً في رابطة الدول المستقلة.

* E/2002/100.

** نص هذه الوثيقة يتضمن الفصل ١ من دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا، لعام ٢٠٠٢، رقم ١، (جنيف، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠٠٢).

ولقد تمثل التأثير العام للهجمات الإرهابية في نيويورك وفي واشنطن العاصمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في جعل التوقعات الاقتصادية أكثر سوءاً، على الأقل في الأمد القصير. ومع ذلك فيبدو أن تأثيرها السلبي في ثقة المستهلكين والأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي برمته قد خف على ما يبدو في أوائل عام ٢٠٠٢.

وبصفة عامة يتفق من يضعون التوقعات الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سينتعش أثناء عام ٢٠٠٢، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في بقية أنحاء العالم أيضاً. ومع ذلك فإن التوقعات الاقتصادية في الأمد القصير لا تزال محفوفة بالشكوك إلى حد كبير، وأن ذلك لأسباب من أهمها استمرار الاختلالات المحلية والخارجية الكبيرة جدا في اقتصادات الولايات المتحدة، والتي تشكل خطراً كبيراً على الانتعاش الدوري المستدام.

المحتويات

الصفحة

٤	١-١ - مقدمة
٥	٢-١ - أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
٥	١' الوضع الاقتصادي الراهن
١٢	٢' الاتحاد النقدي الأوروبي: تبديل العملة وإطار سياسة الاقتصاد الكلي
٢٠	٣-١ - الاقتصادات الانتقالية
٢٠	١' التطورات الأخيرة
٢٥	٢' التوقعات قصيرة الأجل

١-١ - مقدمة

حدث تباطؤ تدريجي في معدل توسع الاقتصاد العالمي أثناء عام ٢٠٠١، وتدهور مواز في التوقعات الاقتصادية في الأجل القصير. وتشير التقديرات إلى أن الناتج العالمي قد ازداد بنحو ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وأن حجم التجارة السلعية في العالم كان راكدا. وتمثلت السمة الغالبة في الانخفاض الدوري المتزامن لأول مرة منذ ١٩٧٤-١٩٧٥ في الاقتصادات الرئيسية الثلاثة، أي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والتي انتهت بالكساد الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان الصناعية ككل، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ١ في المائة فقط في عام ٢٠٠١، ويشكل ذلك انخفاضا من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو أسرع تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي منذ ١٩٧٣-١٩٧٤^(١).

وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ١,٧ في المائة فقط في عام ٢٠٠١، مقابل ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الجدول ١). بيد أن هذا التراجع الكبير حجب قدرة كبيرة تتسم بها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مواجهة التدهور في البيئة الاقتصادية الخارجية. وفي أوروبا الشرقية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بمعدل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وفي روسيا، فقد الازدهار الاقتصادي بعضا من حيويته، غير أن الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي وصلت إلى ٥ في المائة، ويشكل ذلك تراجعا من نسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. ولقد شكلت قوة الاقتصاد الروسي عاملا رئيسيا وراء التحسن العام للنشاط الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة.

ولقد أُلقت الهجمات الإرهابية في نيويورك وفي واشنطن العاصمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بظلالها على التطورات الاقتصادية العالمية. ولقد وقعت هذه الهجمات في وقت كان فيه اقتصاد الولايات المتحدة والمناطق الاقتصادية الرئيسية الأخرى في حالة هشّة وكان يُعتقد بأنها قريبة من نقطة تحول دورية. وتمثل التأثير العام للهجمات في جعل التوقعات الاقتصادية أكثر سوءا، على الأقل في الأمد القصير. غير أنه يبدو أن تأثيرها السلبي عموما على ثقة المستهلكين والأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي بأسره خف على ما يبدو في أوائل عام ٢٠٠٢.

وبصفة عامة يتفق من يضعون التوقعات الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سينتعش أثناء عام ٢٠٠٢، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

(١) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ١٩٧٤، وهو تراجع من نسبة ٦,٢ في المائة المسجلة في عام ١٩٧٣.

في بقية أنحاء العالم أيضا. ومع ذلك فإن التوقعات الاقتصادية في الأمد القصير لا تزال محفوفة بالشكوك إلى حد كبير، لأسباب من أهمها استمرار الاختلالات المحلية والخارجية الكبيرة جدا في اقتصاد الولايات المتحدة، والتي تشكل خطرا كبيرا على الانتعاش الدوري المستدام.

وأشارت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في العام الماضي إلى أن الانتعاش المحلي القائم على الطلب في الولايات المتحدة قد يكون نعمة ونقمة للاقتصاد العالمي إذ أنه لن يؤدي إلا إلى تأجيل إعادة التكيف الحتمية اللازمة لتصحيح هذه الاختلالات الكبيرة وإلى احتمال زيادة مخاطر التكيف المفاجئ المثير للاضطراب^(٢). وسيجري بالطبع الإبقاء على بيئة مثالية لإحداث تكيف أقل حدة ونمو قوي في بقية الاقتصاد العالمي إلى جانب نمو مقيد في الطلب المحلي في الولايات المتحدة. ونظرا لحالة الاقتصاد الياباني الضعيفة فإن هذا الأمر يفترض أن الأداء الاقتصادي في أوروبا الغربية سيكون أشد قوة. بيد أن هذا الأمر يبدو صعب المنال، إذ أنه سيقضي أن يكون موقف السياسات النقدية من النمو الاقتصادي أكثر إيجابية فضلا عن إطار أكثر مرونة للسياسة المالية في منطقة اليورو. ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن اختلال الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي يشكل مصدر قلق شديد للسياسة العامة في الولايات المتحدة^(٣). وبدلا من أن توفر منطقة اليورو حافزا لصادرات الولايات المتحدة لا يزال يبدو أنها تتطلع إلى الطلب المحلي في الولايات المتحدة كمصدر رئيسي لنمو منطقة اليورو.

١-٢ - أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

١' الوضع الاقتصادي الراهن

وفي ربيع عام ٢٠٠٢، ظهرت مؤشرات متزايدة بأن الانخفاض الدوري الشديد الذي حدث في عام ٢٠٠١ قد بدأ يتلاشى. ومع ذلك فإن التوقعات قصيرة الأجل لا تزال

(٢) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا لعام ٢٠٠١، رقم ١، صفحة ٥.

(٣) وردت الإشارة أيضا إلى اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة كمحرك لنموها في الجدل بشأن قرار حكومة الولايات المتحدة القاضي بفرض تعريفات جمركية على واردات الصلب. وأشار السيد ر. زوليك، إلى "أنه يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة متجه صوب الانتعاش مما سيساعد مرة ثانية بلدان أخرى على تحقيق نمو، بما في ذلك صناعات الصلب". ("سلاطة التجارة الحرة" بصحيفة "الفانينشال تايمز"، الصادرة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢) والكاتب هو الممثل التجاري للولايات المتحدة. وفي وقت سابق حذر السيد غرانت ألدوناس، وكيل وزارة التجارة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية من أن توتر العلاقات التجارية الدولية قد ينتقل من الصلب إلى سلع أخرى إذا لم تتمكن اليابان والاتحاد الأوروبي من إنعاش اقتصاديهما؛ إذ قال "لقد أبلغنا الجميع بأنه إذا لم يحدث نمو قوي في الخارج فسيحدث خلاف في المجال التجاري. وسينفذ الصبر بعد فترة وجيزة عندما يتعلق الأمر بمسائل شديدة الخطورة بشأن الاقتصاد الكلي وقائمة منذ فترة طويلة". (الصفحة الأولى، من صحيفة "الفانينشال تايمز" المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢).

غير مؤكدة على الإطلاق ولا تشير التوقعات إلا إلى انتعاش تزداد قوته تدريجياً في عام ٢٠٠٢. وفي الولايات المتحدة، ظهرت علامات تحسن على الظروف الاقتصادية في أوائل عام ٢٠٠٢. فلقد تحول الانخفاض المستمر في النشاط الصناعي منذ بداية عام ٢٠٠١ إلى زيادة طفيفة في الناتج في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٢. وبرز هذا التحسن أيضاً في زيادة ملحوظة لمؤشر معهد إدارة العرض^(٤) في شباط/فبراير. وكانت ثقة المستهلك مزعزعة، إلا أنها تحسنت في آذار/مارس في أعقاب انخفاض طفيف في شباط/فبراير. ومع ذلك فقد كسد نمو مبيعات التجزئة في أوائل عام ٢ٰ٠٢، وظلت حالة التوظيف في أسواق العمل ضعيفة، وظل عدد الأشخاص الذين يطالبون بتأمين البطالة مرتفعاً في آذار/مارس. وركد مؤشر مجلس المؤتمر للمؤشرات الرئيسية في شباط/فبراير ٢٠٠٢، في أعقاب زيادات متعاقبة أثناء الأشهر الأربعة السابقة.

وتجمع التوقعات الآن على زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الولايات المتحدة بحوالي ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبحسب هذا المعدل السنوي التوقعات بشأن نمو أقوى إلى حد ما في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وفضلاً عن ذلك، فمن غير المرجح أن يؤدي معدل النمو هذا إلى أي انخفاض ملحوظ في الطاقات الزائدة في قطاع الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٢. وستواصل هذه العوامل بالتضافر مع نمو طفيف في الأرباح، في تخفيض الاستثمار الثابت في الأعمال التجارية الذي يُتوقع، للسنة ككل، أن يكون أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠١.

ولم يتضح مدى التقدم المحرز في قطاع التكنولوجيا المتقدمة للتكيف مع الانخفاض الحاد في إنفاق الأعمال التجارية على معدات التكنولوجيا المتقدمة. ويبين الانخفاض الحاد في الإنفاق على معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد ما تخفيض المعدلات المتوقعة لعائدات هذه الأصول. وقد يؤدي هذا التقييم الأكثر واقعية لتوقعات الأرباح أيضاً إلى تقييد الطلب على هذه المنتجات في عام ٢٠٠٢.

وعلى النقيض من ذلك سيجري دعم النشاط الاقتصادي بواسطة إكمال المخزونات التجارية والتقليل الجزئي للتخفيض الكبير في مخزونات الأعمال التجارية الذي حدث أثناء عام ٢٠٠١ نتيجة التدهور الحاد في توقعات المبيعات. ومن المرجح أن يكون نمو الاستهلاك الخاص ضعيفاً نسبياً في عام ٢٠٠٢، وسيظهر ذلك في جزء من التعديلات الواجب إدخالها على البيانات المالية بسبب هبوط معدل المدخرات الشخصية إلى مستوى منخفض جداً، والخسائر في صافي الثروة الناجمة عن هبوط أسعار أسهم رأس المال، والارتفاع الكبير في

(٤) لقد كان هذا المؤشر يعرف في السابق بمؤشر الجمعية الوطنية لمديري المشتريات.

عبء خدمة الديون منذ أواسط سنوات التسعينات (وهو ارتفاع يقترب من ذروته السابقة في نهاية عام ١٩٨٦). وبالإضافة إلى ذلك ستؤدي هشاشة ظروف سوق العمل إلى إضعاف نمو الدخول المتاحة للاستهلاك أو الادخار غير أن تدابير السياسة المالية ستعوض جزءاً من هذا الضعف. ولا ينتظر حدوث دعم كبير من الصادرات نظراً للضعف الشامل على الطلب في الخارج. ومع ذلك فقد تحدث بعض الآثار الارتدادية إذا ما أدى التحسن التدريجي للطلب المحلي إلى التأثير على الاقتصادات الرئيسية الأخرى، فعزز نموها وأدى إلى إنعاش الطلب على منتجات الولايات المتحدة.

وستؤدي تدابير التحفيز النقدية المهمة التي اتخذت بالفعل إلى تعزيز الطلب المحلي، رغم أن ذلك لم يؤثر على أسعار الفائدة لمختلف آجال الاستحقاق الأبعد وقامت المصارف بتشديد شروط الإقراض. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، قرر الاحتياطي الاتحادي الإبقاء على هدفه المتمثل في عدم تغيير معدل الأرصدة الاتحادية والإبقاء عليه عند ١,٧٥ في المائة إذ أنه يرى بأن المخاطر متوازنة الآن بين الأهداف طويلة الأجل لاستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام. ويقوم هذا القرار على معلومات تشير إلى معدل أقوى للنمو الاقتصادي على أساس تحول ملحوظ في استثمار الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك ورغم إخفاق الكونغرس في الموافقة على إجراءات التنشيط المالي المقترحة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، فإن الإنفاق الحكومي المتزايد سيعوض الانخفاض العام في طلب القطاع الخاص تعويضاً جزئياً.

وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يتبع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ زيادة طفيفة في النشاط الاقتصادي أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٢. ولقد تعززت بعض الشيء ثقة المستهلكين والمديرين في قطاع الصناعة ومنتجي الخدمات بعض الشيء في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٢. غير أن ذلك يتعارض مع التشاؤم المتزايد في قطاع تجارة التجزئة. ومثلما حدث للولايات المتحدة، فمن المتوقع حدوث تراجع في دورة الموجودات لدعم الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يظل نمو استهلاك الأسر المعيشية ضعيفاً إلى جانب تعويض تأثير التطورات السلبية في أسواق العمل على الدخول المتاحة للاستهلاك أو الادخار تعويضاً جزئياً عن طريق الانخفاض المتوقع في معدل التضخم. ومن المتوقع أن تظل الاستثمارات الثابتة راكدة نظراً لضعف توقعات المبيعات والهوامش الكبيرة نسبياً في الطاقة الفائضة للصناعة. وتشير الدراسات الخاصة بخطط استثمار الأعمال التجارية في خريف عام ٢٠٠١ إلى انخفاض في حجم الاستثمار الصناعي بنسبة ٥ في المائة في عام

٢٠٠٢^(٥). وانسجاماً مع مجالات الانتعاش المتوقعة في الولايات المتحدة فمن المنتظر أن يتعزز النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من السنة. ويكمن الافتراض الرئيسي وراء هذا السيناريو لمنطقة اليورو في تحسين تدريجي مستمر للطلب المحلي في الولايات المتحدة، والذي سينتقل عن طريق مزيد من الصادرات إلى الاستهلاك المحلي، وبالتالي إلى استثمار الأعمال التجارية في منطقة اليورو. وستحسن صادرات منطقة اليورو كذلك نتيجة المعدل القوي نسبياً لتوقعات توسع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية^(٦). أما بالنسبة للسنة ككل، فمن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في منطقة اليورو بنحو ١,٢٥ في المائة فقط، مما يشكل انخفاضاً من نسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠١. ونتيجة لهذا المعدل المنخفض للنمو، فمن المتوقع أن يركد مستوى العمالة إلى حد ما ويرتفع متوسط معدل البطالة السنوي بحوالي نصف نقطة من النسبة المثوية ليصل إلى ٨,٩ في المائة.

ولم يصل نمو الاقتصاد في ألمانيا، وهو أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، إلا إلى ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وهي أقل زيادة منذ عام ١٩٩٣. ومن غير المنتظر حدوث تحسن كبير في عام ٢٠٠٢، إذ أن التوقعات بالنسبة لمعدل النمو السنوي هي ٠,٧٥ في المائة (الجدول ٢). ولقد ارتفع العجز الحكومي العام إلى ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١، واقترب من سقف ٣ في المائة المحدد في ميثاق الاستقرار والنمو (انظر أدناه). ويحول ذلك دون اتخاذ أي تدابير ضريبية مخصصة لدعم النمو الاقتصادي.

وضمن البلدان الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في فرنسا أفضل مما هو عليه في ألمانيا وإيطاليا، ويرجع ذلك في جزء منه إلى سياسة مالية أكثر تحفيزاً للانتعاش. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات النمو الوطنية الأخرى في عام ٢٠٠٢ من ١,١ في المائة في النمسا وبلجيكا وهولندا إلى حوالي ٣,٧٥ في أيرلندا (الجدول ٢).

وفي منطقة اليورو، حصل تشدد في موقف السياسات النقدية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عندما بدت أولى دلائل التباطؤ الاقتصادي الدوري. وقد أعقب ذلك فترة ترقب طويلة رغم الدلائل المتزايدة على خطورة التباطؤ الاقتصادي العالمي. ولم تتزع السياسات النقدية إلى المرونة إلا بصورة متدرجة، بل متأخرة، في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ أعقبها مزيد من الانخفاضات في معدلات إعادة التمويل الأساسية في النصف الثاني من السنة. ولم يبلغ المجموع التراكمي لخفض المعدلات الأساسية لإعادة التمويل في عام ٢٠٠١

(٥) المفوضية الأوروبية، "Business and Consumer Results" شباط/فبراير ٢٠٠٢ [http://europa.eu.int].

(٦) انظر الجزء ١-٣ أدناه.

إلا ١,٥ في المائة، هبوطاً من ٤,٧٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ليصل إلى ٣,٢٥ في المائة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في بيئة اقتصادية اتسمت بأسوأ هبوط حاد في الاقتصاد العالمي منذ أولى أزمات أسعار النفط في أوائل السبعينات^(٧). ولو جاء الرد أسرع على الوهن الدوري في أوائل ٢٠٠١ لحصل تحسن في احتمالات النمو في عام ٢٠٠٢. وفي الواقع، فإن المعدل الأساسي لإعادة التمويل الذي يعتمد عليه المصرف المركزي الأوروبي، والذي لم يتغير منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ما زال أعلى من مستواه الذي كان عليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بنسبة مئوية تبلغ ٠,٢٥ في المائة. (وقد برز هذا التغير أيضاً في معدلات أسواق العملة). وبسبب توقع حصول تضخم معتدل وتزايد كبير في الهوة المتعلقة بالإنتاج^(٨) فإن المجال ما زال متاحاً لإجراء مزيد من التخفيضات في معدلات الفائدة الرسمية.

وارتفع متوسط العجز العام للميزانيات الحكومية في منطقة اليورو إلى ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١، ويتوقع أن تحصل زيادة إضافية تصل إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. وهذا يظهر إلى حد كبير فعالية عوامل الموازنة التلقائية. والمرتبب أن يحدث انخفاض طفيف في العجز الذي يعدل دورياً من ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢. وهذا المتوسط يخفي وراءه التدابير المشجعة على التوسع الاقتصادي (لا سيما خفض الضرائب) في عدد من البلدان (أيرلندا، وبلجيكا، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وهولندا)، والتي يقابلها زيادات في الضرائب في غيرها من البلدان (ألمانيا، وإيطاليا، والنمسا). وفي منطقة اليورو ككل، سيكون توجه السياسات الضريبية في عام ٢٠٠٢ محايداً إلى حد كبير. وينحو التغير المتوقع في الميزانية الأساسية المعدلة دورياً (والتي تستبعد منها إيفاءات الفوائد) المنحى نفسه. وقد ارتفع العجز في الميزانية، في ألمانيا، إلى ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١، وهو معدل قريب من السقف الذي حدده ميثاق النمو والاستقرار بنسبة ٣ في المائة، ويتوقع أن يبقى دون تغيير تقريباً في عام ٢٠٠٢. وفي فرنسا، يتوقع أن يتجاوز ارتفاع العجز في الميزانية ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢. وتبدو السياسة المالية الألمانية متوازنة عموماً في عام ٢٠٠٢ رغم أن جو الركود الاقتصادي يوحي بضرورة اعتماد حوافز مالية تقديرية. وبالتأكيد، يمكن كذلك قول الشيء نفسه بالنسبة لمنطقة اليورو عموماً.

(٧) بغرض المقارنة، خفض معدل التمويل الاتحادي عدة نقاط يتراوح مجموعها التراكمي من ٤,٧٥ في المائة إلى ١,٧٥ في المائة خلال عام ٢٠٠١.

(٨) استناداً إلى تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إن متوسط معدل الفجوة السنوية للإنتاج في منطقة اليورو ستزداد بنسبة مئوية تتراوح من ١ في المائة إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢.

وخارج منطقة اليورو، يتوقع حصول تباطؤ معتدل نسبيا في معدل النمو الاقتصادي يصل إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ في المملكة المتحدة (نزولا من ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠١). وهذا يبرز بشكل أساسي استمرار النمو القوي في الاستهلاك الخاص للأسر المعيشية والزيادة الكبيرة في إنفاق القطاع العام. وفضلا عن ذلك، تتزايد الشواغل بشأن استدامة الارتفاع الأخير في الدين الخاص للأسر المعيشية، الذي بلغ مستويات قياسية بالنسبة إلى الدخل. وفي رد يعزى جزئيا إلى هذا السبب، أبقّت لجنة السياسات النقدية التابعة لمصرف إنكلترا معدل الصرف الأساسي دون تغيير عند حد ٤ في المائة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تجنبا لتحفيز الاقتراض، رغم أن المتوقع أن يبقى التضخم دون ٢,٥ في المائة كهدف مرسوم له.

وفي أوروبا الغربية ككل، يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، وهذا يشكل إلى حد بعيد تعبيرا عن ضعف الطلب المحلي والبيئة الخارجية.

المخاطر المحدقة بالتوقعات

تتوقف التوقعات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك أوروبا، بشكل أساسي على الافتراض بأن الانتعاش في الولايات المتحدة، القائم على الطلب المحلي، سيكون ثابتا ويتعاضد تدريجيا. ويتوقع أن يؤدي هذا إلى تحفيز النشاط المحلي في بقية أرجاء العالم، بما في ذلك أوروبا، من خلال الصادرات وما يخلفه من آثار تنعكس على زيادة ثقة المستهلكين والأوساط التجارية في الولايات المتحدة.

لكن مؤشرات التحسن الدوري في اقتصاد الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٢ قد تكون سرابا زائفا. والعناصر الأساسية لتحقيق النتائج تتمثل في النهج الإنفاقي للأسر المعيشية الخاصة وتعديلات الميزانيات التي تعتبر مرغوبا فيها أو ضرورية لمواجهة ازدياد انتفاء الأمن الوظيفي، والأعباء المرتفعة لخدمة الديون، والمعدلات الشديدة الانخفاض للادخار والخسائر الكبيرة في صافي الأصول المالية.

وفضلا عن ذلك، لم يؤد الركود الاقتصادي الضحل إلى تصحيح الاختلال الخارجي الكبير في التوازن الاقتصادي للولايات المتحدة. ولم ينخفض العجز الحالي في الحسابات إلا انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٠١ وهو ما زال أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة. ومما لا ريب فيه أن ذلك يصور بشكل أساسي الزيادة الكبيرة في استثمارات القطاع الخاص على الادخارات الخاصة (وهو ما أدى إلى حصول تراكم في المستويات العالية لدين القطاع الخاص). وإذا كان ممكنا توقع أن يؤدي الانتعاش القائم على الطلب المحلي في

الولايات المتحدة إلى مزيد من الانخفاض في الاختلالات الخارجية^(٩) للولايات المتحدة فإن هناك خطرا بأن يزداد إحساس الأسواق المالية بعدم الارتياح لهذا المنحى. وهذا من شأنه أن يحدث انقلابا مفاجئا في تدفقات رأس المال وهبوطا حادا في معدلات سعر صرف الدولار الذي، إذا قدر على أساس التبادل التجاري، يكون قد حافظ على ١٦ سنة تقريبا من الارتفاع إزاء العملات الكبرى الأخرى. وقد يمثل الوجه الآخر لهذه الصورة بارتفاع قوي لليورو، الذي قد يكبح نمو الصادرات ويكون من شأنه أن يؤدي إلى وقف النمو الاقتصادي الدوري في أوروبا الغربية قبل أوانه.

والأمر الأساسي الآخر غير المؤكد هو كيفية استحالة الإنفاق على السلع من التكنولوجيا المتطورة لارتفاع توقعات النمو. فهناك شك متعظم في مدى مساهمة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة في النصف الثاني من التسعينات؛ إذ لا يبدو أن هذا الأداء كان يقوم على قاعدة واسعة بل كان متركزا في قلة من القطاعات^(١٠). كما أنه ليس واضحا إلى أي مدى ولد الإنفاق الكبير على هذه المنتجات المعدلات العالية في العائدات أو ما إذا كان قد ولد، في بعض الحالات، أية عائدات على الإطلاق. ويمكن أن تؤدي التوقعات الخائبة للشركات إلى نمو أشد انخفاضاً في الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في العام المقبل مع ما يترتب على ذلك من نتائج على مردودية الأسهم وتقييمها في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وهذا بدوره قد يكون له آثار مرتدة سلبية على الاستهلاك الخاص والاستثمارات التجارية.

وبصورة أعم، تعد المستويات الحالية لمديونية القطاع الخاص في البلدان الصناعية الكبرى مرتفعة جدا في ضوء المرحلة التي تحتازها الدورة التجارية. والانتعاش الضعيف أو المجهد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ سيضع على المحك توقعات الأرباح الداخلة في

(٩) هذا يعبر عن نتيجة اختبارية مؤداها أن مستوردات الولايات المتحدة أكثر استجابة للأنشطة المحلية المتزايدة من استجابة صادرات الولايات المتحدة للتغيرات في الأنشطة الاقتصادية الخارجية. وهذا "اللامثال في الدخل" يعني أنه حتى لو كان معدل التوسع الاقتصادي هو نفسه بالنسبة للولايات المتحدة ولكبار شركائها التجاريين، فإن العجز التجاري سيبقى آخذا في الاتساع، (C. Mann, *Is the U.S. Trade Deficit Sustainable?*; Institute for International Economics, Washington, D.C., 1999, p. 124).

(١٠) استنادا إلى دراسة لماكس تري، أن معظم المكتسبات في الإنتاجية ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ كان مصدرها ٦ قطاعات فقط من أصل ٥٩ قطاعا اقتصاديا، ودور تكنولوجيا المعلومات كان صغيرا نسبيا بينما تمثلت أهم العوامل في الابتكار (الذي شمل، ولكن دون أن يقتصر على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها)، والتنافسية، وإلى مدى أقل، عوامل الطلب الدورية، (McKinsey Global Institute, *US Productivity Growth 1995-2000*, [http://www.mckinsey.com], and R. Gordon, "Does the 'new economy' measure up to the great inventions of the past?", *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 14, No. 4, Fall 2000, pp. 49-74).

صميم الأسعار الحالية للأسهم. ويمكن لأي خيبة أمل أن تؤدي إلى هبوط حاد في الأسعار وإلى مزيد من التدهور في ميزانيات الأسر المعيشية، وقطاع الشركات والمؤسسات المالية في البلدان الصناعية الكبرى^(١١).

وهناك مصادر أخرى لمخاطر الخسائر مرتبطة بالمشاكل للقطاع المالي التي لم تحل بعد في اليابان وبعدم اليقين بشأن تطور أسعار النفط الخام. فقد ارتفع سعر نفط برنت الخام إلى أكثر من ٢٤ دولارا للبرميل الواحد في النصف الأول من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ للمرة الأولى منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وهذا يظهر انضباط سلوك البلدان الأعضاء في منظمة أوبك في امتثالها للتخفيضات المتفق عليها في الإنتاج فضلا عن توقعات اشتداد نمو الناتج العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدثت ضغوط متزايدة على أسعار النفط بسبب التخوف من حصول انقطاعات في إمدادات النفط في الشرق الأوسط نتيجة للتراع المحتمل بين العراق والولايات المتحدة. ويمكن لرد فعل روسيا على هذه التطورات أن يكون له أيضا تأثير على أسعار النفط العالمية وإمداداته، لأن روسيا هي ثاني أكبر مصدر للنفط الخام بعد المملكة العربية السعودية (وروسيا ليست عضوا في منظمة أوبك).

٢٣ الاتحاد النقدي الأوروبي: تبديل العملة وإطار سياسة الاقتصاد الكلي

تبديل العملة إلى عملة معدنية وورقية باليورو في الدول الأعضاء الـ ١٢ في منطقة اليورو في بداية عام ٢٠٠٢ كان ناجحا للغاية من وجهة النظر اللوجستية^(١٢). وحتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢، ظلت العملات الوطنية التقليدية متداولة جنبا إلى جنب مع اليورو^(١٣). ولكن بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، باتت جميع العمليات النقدية تتم في الواقع بعملة اليورو الورقية والمعدنية^(١٤). وهذا الطلب القوي على عملة اليورو الورقية والمعدنية

(١١) IMF, *Global Financial Stability Report* (Washington, D.C.), March 2002 [www.imf.org]

(١٢) طبع قرابة ١٠ بلايين من أوراق النقد باليورو لاستبدال أوراق النقد الوطنية للدول الـ ١٢ المشتركة. وإضافة إلى ذلك، طبع قرابة ٥ بلايين من أوراق النقد لتكون بمثابة مخزون لوجستي لضمان تحقيق تبديل سلس في الأوراق النقدية في عام ٢٠٠٢. ويبلغ مجموع قيمة هذه الـ ١٥ بليون ورقة نقدية تقريبا حوالي ٦٣٣ بليون يورو. وإضافة إلى ذلك، فقد جرى سك حوالي ٥٢ بليون من العملة المعدنية يبلغ مجموع قيمتها ١٥,٧٥ بليون يورو وذلك بغرض استبدال العملات المعدنية الوطنية في البلدان الـ ١٢.

(١٣) في هولندا، لم تدم فترة التبديل إلا لغاية ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي بلجيكا وفرنسا، حدد الموعد النهائي في ٩ شباط/فبراير و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على التوالي.

(١٤) البنك المركزي الأوروبي، "Update on the euro cash changeover"، نشرة صحفية، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ [www.ecb.int/press/02/].

يبرز التكلفة العالية للمعاملات في حال استخدام العملات الوطنية إلى جانب العملة المشتركة الجديدة. وبإمكان سكان منطقة اليورو الذين يبلغ عددهم قرابة ٣٠٠ مليون نسمة أن يستخدموا الآن نفس العملة الورقية والمعدنية في جميع مدفوعاتهم في كافة أرجاء الدول الأعضاء^(١٥).

إن بدء التعامل السلس بعملة اليورو الورقية والمعدنية كان الخطوة الأخيرة في عملية إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي الطويلة والشاقة. ورغم أن هذا التبديل للعملة حظي باهتمام كبير في وسائط الإعلام والجمهور عموماً، فإن أهميته الاقتصادية لم تحظ بنفس الاهتمام. ومع التحديد القاطع لمعدلات الصرف الوطنية، باتت وحدات العملة الوطنية، منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مجرد وحدات فرعية لا عشرية لليورو (في الواقع).

وعلى العموم، إن آثار تبديل العملة على الاقتصادات الكلية قد تكون طفيفة، ويصعب، على أية حال، قياسها. وأحد الآثار الاقتصادية المباشرة هو زيادة الشفافية في الأسعار في جميع بلدان منطقة اليورو. ويعتقد بأن من شأن هذا أن يزيد من ضغوط التنافس التي تواجهها الشركات ويمكن أن ينطوي على إمكانية خفض درجة الاختلافات الملاحظة في أسعار المنتجات التي يجري الاتجار بها دولياً في أرجاء منطقة اليورو. ولكن الأسعار ستبقى مختلفة نظراً للاختلافات في معدلات الضرائب غير المباشرة الوطنية، وتكاليف النقل وغيرها من تكاليف التوزيع بالجملة والمفرق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسعار تعبر عن الأوضاع التنافسية في الأسواق المحلية. كما أن أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول ستظل تعبر نسبياً عن مستويات الإنتاجية في قطاعات السلع القابلة للتداول ومستويات الأجور الحقيقية المتصلة بها في مختلف البلدان. وكذلك، فإن التضخم في منطقة اليورو سيبقى مختلفاً بين بلد وآخر، مظهرًا جزئياً اختلاف معدلات نمو الطلب في المدى القريب، واختلاف تأثير تقارب المداخل الحقيقية في مختلف البلدان، في المدى البعيد، على أسعار السلع غير القابلة للتداول - وهذا ما يطلق عليه اسم أثر بالاسا - سامويلسن^(١٦).

وفضلاً عن ذلك، فإن العملة المشتركة، بإلغائها عنصر التقلب في معدلات الصرف في التعامل التجاري الثنائي بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو ومن خلال قنوات أخرى كخفض تكاليف المعاملات والتكامل الأوثق لأسواق المنتجات، يمكن أن يكون لها تأثير مهم

(١٥) أصبح اليورو أيضاً النقد الرسمي لأندورا وموناكو وسان مارينو والفاتيكان.

(١٦) ECE, "Inflation and interest rate differentials in the euro area", chap. 2.5, pp. 59-63, and "Economic transformation and real exchange rates in the 2000s: the Balassa-Samuelson connection", chap. 6, pp. 227-239, *Economic Survey of Europe, 2001*, No.1 (Geneva, ECE, 2001).

على التجارة الثنائية بين البلدان الأعضاء في منطقة اليورو. ورغم أن البحوث الاختبارية الأخيرة تحققت من وجود تأثير توسعي قوي لاتحادات العملة على التجارة بين دولها الأعضاء، فإن هناك درجة كبيرة من الريبة بشأن مدى هذا التأثير^(١٧). كما يمكن الافتراض بأن زيادة كثافة التجارة هذه لا تعبر فقط عن تأثير العملة المشتركة بل أيضا عن عوامل أخرى. وفي مطلق الأحوال، فإن هذه النتائج توضح أن العضوية في اتحاد نقدي ما قد تؤثر تأثيرا مهما على مستوى التجارة داخل المنطقة وعلى تكوينها في المدى الأبعد.

وبصرف النظر عن البعد الاقتصادي، فإن تبديل العملة يعتبر بمثابة رمز ملموس على التكامل الأوروبي الذي من شأنه أن يعزز الشعور بهوية مشتركة بين المواطنين الأوروبيين وأن يكون حافزا على تحقيق مزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الاتحاد الأوروبي. وبهذا المعنى، فإن اليورو هو أكثر بكثير من مجرد وسيلة إيفاء - إذ ينظر إليه على أنه عنصر دافع إلى مزيد من التقدم في مجال التكامل الأوروبي. وهذا المفهوم ينسجم، بالتأكيد، مع التقليد القائل بأن التكامل في أوروبا تطور بصورة أساسية من خلال المبادرات الاقتصادية.

ولم تكن السنوات الثلاث الأولى من الاتحاد النقدي الأوروبي سهلة من منظور سياسات الاقتصاد الكلي. ففي بدء عهد الاتحاد، كان على السياسة النقدية أن تواجه عواقب أزمات عام ١٩٩٨ المالية والهبوط الملحوظ في قيمة اليورو. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط أخذ يشتد في مجرى عام ١٩٩٩. وعندما خفت وطأة هذه الصدمة، كان الاقتصاد العالمي قد أصيب أولا بانتهاء مفاجئ للازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة وبعد ذلك بالهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولكن هذه السلسلة من الصدمات تلقي الضوء على إحدى مزايا الاتحاد النقدي الأوروبي مقارنة بالنظام النقدي الأوروبي غير المرن. وربما جاز الظن بأن هذه الأحداث كان يمكنها أن توجد توترات كبيرة داخل آلية أسعار الصرف، التي هي آلية تحديد معدلات الصرف السابقة والتي كانت تصل ما بين العملات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع احتمال حدوث أزمات حادة في معدلات الصرف مثلما حصل في ١٩٩٢-١٩٩٣.

(١٧) يقدر أن يؤدي اعتماد عملة مشتركة إلى توسيع نطاق التجارة في حدود تتراوح من ٥٠ إلى ٣٠٠ في المائة. للاطلاع على تقدير أعلى، انظر A. Rose, "One money, One market: the effect of common currencies on trade"; *Economic Policy*, Vol. 30, April 2000, pp. 7-45. وللاطلاع على تقدير أدنى، انظر T.. Persson, "Currency unions and trade: how large is the treatment effect?", *Economic Policy*, Vol. 33, October 2001, pp. 435-448.

وبالطبع، فإن هذا لا يعني أن كل شيء على ما يرام في أداء سياسة الاقتصاد الكلي في السنوات الثلاث الأولى من عمر الاتحاد النقدي الأوروبي. في الواقع، إن إطار سياسة الاقتصاد الكلي معقدة جدا، فهي تضم سياسة نقدية واحدة إلى ١٢ سياسة مالية وطنية (حاليا). وما زال العديد من تأثيرات هذا الإطار بحاجة إلى دراسته دراسة أوفى وفهمه فهما أفضل. وهذا يتصل بصورة خاصة بتفاعل السياسة المالية مع السياسة النقدية وآثار القواعد المالية الصارمة على عملية التكيف الاقتصادي مع الصدمات غير المتماثلة على مستوى فرادى البلدان.

وفضلا عن ذلك، فإن اعتماد المصرف المركزي الأوروبي على استراتيجية سياسة نقدية ذات دعامين لم يسهم في الشفافية أو في تفهم الجمهور لقرارات المصرف المتعلقة بأسعار الفائدة (انظر الفصل ٢-٣ أدناه). وفي الواقع كانت الدعامة الأولى - وهي القيمة المرجعية M3 - بطبيعة الحال مرشدا قاصرا للسياسة النقدية على المدى القصير. وهذا الأمر يُظهر، في ما يُظهر، عدم ثبات الطلب على النقود على المدى القصير، ويبين عوامل خاصة مثل الإقبال الشديد على السيولة في الآونة الأخيرة. وفي الحقيقة أصبحت الدعامة الأولى في الغالب حاجزا يحول دون الاتصال الفعال بالجمهور. كما سببت التباسا فيما يختص بالدور الفعلي الذي تقوم به التغيرات في العرض من الأوراق النقدية في تنفيذ السياسة النقدية؛ وقد بُذلت جهود متكررة، على سبيل المثال، لإيضاح أن تجاوز القيمة المرجعية المستهدفة راجع إلى عوامل خاصة، وبالتالي فهو لا يستلزم رد فعل على صعيد السياسات.

وتعاني الدعامة الثانية للاستراتيجية النقدية للمصرف المركزي الأوروبي - وهي "تقييم توقعات التضخم" - من الافتقار إلى توقعات صريحة عن التضخم، على الرغم من أن المصرف ينتهج بلا شك سياسة الأمر الواقع في تحديد القيم المستهدفة للتضخم، نظرا لضعف الدعامة الأولى. ويُضرب ذلك أيضا بشفافية السياسات ويُقلل من إمكانية مساءلة المصرف. وفضلا عن ذلك فإن غموض السياسة النقدية يزداد شدة بفعل تعريف المصرف غير المتسق لثبات الأسعار، بأنه الزيادة في أسعار البيع للمستهلكين من عام لآخر في منطقة اليورو "التي تقل نسبتها عن ٢ في المائة". غير أن المصرف لم يأخذ الانكماش، أي الانخفاض في مستوى الأسعار، بعين الاعتبار. ومعنى ذلك أن النطاق المستهدف يتراوح بين صفر و ٢ في المائة، غير أنه ليس ثمة دليل على أن السياسات تركز على القيمة الوسطى للنطاق. وعلى أية حال فإن قيمة مستهدفة للتضخم قدرها ١ في المائة ستكون منخفضة في الغالب لثلاثة أسباب على الأقل هي: مقاومة الأسعار الاسمية والأجور للتخفيض؛ وميل الرقم القياسي للأسعار إلى الارتفاع نظرا لغياب تعديلات مناسبة تعوض عن التحسينات في نوعية المنتجات؛ وأخيرا الحاجة إلى السماح بتغيرات نسبية في الأسعار بين البلدان الأوروبية

نتيجة لأثر بالاسا - سامويلسون (Balassa-Samuelson). وكذلك في حالة الرقم القياسي ذي الأساس الثابت، يمكن أن تعكس معدلات التضخم المنخفضة نسبة كبيرة من التغيرات النسبية للأسعار، بصورة منفصلة عن أثر بالاسا - سامويلسون. ويوحى أخذ جميع هذه العوامل في الحسبان بضرورة رفع القيمة المستهدفة للتضخم إلى ٢,٥ في المائة^(١٨).

ولا يمكن التوقع بأن يرث المصرف المركزي الأوروبي مصداقية المصرف المركزي الألماني (Bundesbank)، وعليه أن يبني شهرته عن طريق تبرير واضح لقراراته المتعلقة بالسياسات وإثبات عدم خضوعه لضغوط سياسية. بيد أن الافتقار إلى إطار واستراتيجية شفافين للسياسات النقدية أوجد قدرا كبيرا من الشك بشأن وظيفة المصرف المتعلقة بالاستجابة للسياسات، أي ما إذا كان المصرف سيستجيب لانحرافات التضخم عن قيمته المستهدفة وللتغيرات في الثغرات الإنتاجية، وتوقيت تلك الاستجابة. وقد كان هذا الأمر ملفتا للنظر بصورة خاصة في النصف الأول من عام ٢٠٠١، عندما كان هناك اتفاق عام بشأن الرأي القائل بأن المصرف استجاب "بقدر غير كاف وبعد فوات الأوان" للتباطؤ الدوري في منطقة اليورو. ومن وسائل تحسين شفافية السياسات النقدية وإيصالها إلى الجمهور تحديد قيمة مستهدفة متناظرة للتضخم. ومنها أيضا إدماج رصد التغيرات في عرض الأوراق النقدية كجزء من الدعامة الثانية. ومن المهم كذلك أن تفهم حكومات الاتحاد الأوروبي فهما جيدا وظيفة المصرف المتعلقة بالاستجابة للسياسات. وبالمقابل تحتاج جهود مواصلة تخفيض العجز الهيكلي في الميزانيات في إطار ميثاق الاستقرار والنمو إلى تعويض مناسب في سياسة أكثر مرونة لسعر الفائدة، سعيا لضمان وجود مزيج مناسب من السياسات في منطقة اليورو ككل.

وفي الاتحاد النقدي الأوروبي لم تعد البلدان قادرة على التحكم بصورة انفرادية في أسعار الصرف باعتبارها أداة للتكيف مع الصدمات غير المتماثلة. وهذا الأمر يعني أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني ينبغي أن يعتمد كليا على السياسة المالية. وذلك من دواعي القلق؛ إذ إن قواعد ميثاق الاستقرار والنمو قد تعوق الاستخدام المرن لهذه الأداة في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى استخدامها أشد إلحاحا. وفي الوقت نفسه يُنظر

H Sinn and M. Reuter, *The Minimum Inflation Rate for Euroland*, NBER Working Paper, No. 8085 (١٨)
(Cambridge, MA), January 2001.

إلى الميثاق كأداة تنسيق للمساعدة على ضمان مزيج مناسب من السياسات لمنطقة اليورو ككل، إلا إن مدى فعالية ذلك يظل محل تساؤل^(١٩).

وميثاق الاستقرار والنمو، الذي اعتمدته المجلس الأوروبي في أمستردام في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ميثاق فريد؛ إذ إن بلدانا ذات سيادة ألزمت نفسها بالتقيد بمجموعة مشتركة من القواعد المالية وبآلية مراقبة متعددة الأطراف^(٢٠). والتبرير الرئيسي للميثاق هو توفير حماية إضافية للمصرف المركزي الأوروبي من الضغوط السياسية لإنقاذ الحكومات من الديون بصورة تؤدي إلى تفاقم التضخم، وذلك نتيجة لسياسات مالية مبدّرة ولزيادات لا تُطاق في الديون العامة. ويوحى ذلك بالحاجة إلى فرض حدود على مستويات الدين العام، غير أن الميثاق يركز بصورة استثنائية على العجز في الميزانية^(٢١). ومن الأسباب الأخرى التي تبرر الميثاق أن الافتراض المفرط من طرف بلد قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في منطقة اليورو ككل، ويؤثر على سعر صرف اليورو^(٢٢).

وينص الميثاق على أن الحالة العامة لميزانيات الحكومات الوطنية ينبغي، على المدى المتوسط، أن تكون "قريبة من التوازن أو تحقق فائضا". ولا يُسمح للعجز في الميزانية الحكومية أن يتجاوز حدا أقصى قدره ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلا في ظروف "استثنائية ومؤقتة". وذلك هو الحال إذا نتج العجز عن تدهور اقتصادي شديد، ويعتبر الانخفاض البالغ ٠,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كقاعدة عامة، قيمة مرجعية لقياس التدهور. أما في "الأوقات العادية" فإن عجزا أكبر من القيمة المرجعية يُعتبر مفرطا وسوف يترتب عليه بدء "إجراء العجز المفرط"، الذي يمكن أن يؤدي إلى فرض جزاءات وعقوبات مالية. والافتراض الضمني هو أن وضع الميزانية القريب من التوازن أو الذي يحقق فائضا سوف يتيح مجالا كافيا لعمل عوامل الاستقرار التلقائية أثناء التقلبات الدورية، دون تجاوز القيمة المرجعية البالغة ٣ في المائة. وبالتالي فإن الميثاق يميز ضمنا بين

(١٩) للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذا الموضوع انظر A. Brunila, M. Buti and D. Franco (eds.), *The Stability and Growth Pact* (New York, Palgrave, 2001).

(٢٠) يشمل الميثاق، بالإضافة إلى قرار المجلس الأوروبي الذي اتُخذ في أمستردام، قاعدتين للمجلس: إحداهما تتعلق بمراقبة حالة الميزانية وتنسيق السياسات الاقتصادية؛ والأخرى تعالج تدابير الاستجابة لحالات العجز الشديد في الميزانية.

(٢١) M. Canzoneri and B. Diba, "The SGP: Delicate Balance or albatros?", in A. Brunila et al., op. Cit., pp. 53-74.

(٢٢) S. Eijffinger and J. de Haan, *European Monetary and Fiscal Policy* (New York, Oxford University Press, 2000), chap. 4.

العناصر الدورية والهيكلية لعجز الميزانية. والاستنتاج هو أن القيمة المستهدفة لحالة الميزانية على المدى المتوسط ينبغي أن تكون في واقع الأمر قيمة مستهدفة لرصيد الميزانية المعدل حسب الدورات^(٢٣). ويُنظر إلى هذا الأمر على نطاق واسع باعتباره مقياساً لوضع السياسة المالية على المدى القصير أفضل من استخدام العجز نفسه كمقياس.

وتشير الحسابات المبنية على الدورات الاقتصادية إلى أن وضع الميزانية القريب من التوازن أو الفائض من شأنه، من الناحية المبدئية، أن يتيح مجالا كافيا لعمل عوامل الاستقرار التلقائية أثناء فترات الانخفاض الدوري في النشاط الاقتصادي^(٢٤). غير أن التقديرات البديلة المبنية على محاكاة احتمالية توحى بأن الهدف المالي المتوسط المدى الذي ينص عليه الميثاق يتصف بقدر لا داعي له من التقييد في البلدان التي يكون فيها عجز الميزانية أقل تأثراً بالدورة. والاستنتاج هو أن قيمة مستهدفة للعجز الهيكلي تبلغ حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قد تكون مناسبة لجميع بلدان الاتحاد النقدي الأوروبي تقريباً^(٢٥). ومن شأن هذا الهدف الأقل تقييداً أن يخفف في الوقت نفسه من القيود المفروضة على الاقتراض لتمويل الاستثمار العام، الذي كان من أهم ضحايا التوحيد المالي الذي جرى في التسعينات.

وعلى أية حال فإن جميع هذه الحسابات يحيط بها قدر كبير من الشك، وإن لم يكن لذلك سبب غير أن التغييرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على حساسية التغيرات في الإيرادات الحكومية أمام الظروف الدورية. كما أن التجارب الماضية قد تكون مؤشرات رديئة للسياسات الحالية، لأن أسعار الصرف لم يعد بالإمكان استخدامها في داخل الاتحاد النقدي كأداة للضبط، وذلك يزيد بالقدر نفسه من ثقل العبء الذي تتحمله عملية تحقيق الاستقرار المالي. وكل هذا دليل على الحاجة إلى تفسير الميثاق تفسيراً مرناً (وتجدر كذلك الإشارة إلى أن الحد الأقصى البالغ ٣ في المائة كان يستند إلى نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات). ومن المناسب كذلك صرف الميثاق عن التركيز على أهداف تتعلق بالتوازنات الحقيقية للميزانيات وتوجيهه نحو الاهتمام بتحديد

(٢٣) بيد أنه قد أُشير إلى أن حالة ميزانية هيكلية قريبة من التوازن أو التي تنطوي على رصيد فائض لا تعني بالضرورة أن الوضع المالي قادر على الاستمرار لأن ذلك قد لا يستبعد خطر ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي (Brandner, Diebalek and H. Schubert, *Structural Budget Deficits and Sustainability of Fiscal Positions in the European Union*, Österreichische Nationalbank Working Paper No 26, February 1998).

(٢٤) M. Buti and A. Sapir (eds.), *Economic Policy in EMU* (Oxford, Oxford University Press, 1998), pp. 102-137.

(٢٥) R. Barrel and K. Dury, "Will the SGP ever be breached?", in A. Brunila et al., op. Cit., pp. 235-255.

أهداف صريحة للتوازنات المعدلة حسب الدورات^(٢٦). غير أن ذلك سيتطلب الاتفاق بشأن كيفية حساب تلك التوازنات.

وقد دلت التطورات الحديثة في ألمانيا على أن تحقيق التقدم نحو التوحيد المالي يعتمد إلى حد كبير على موقع البلد من الدورة الاقتصادية. ولو أن الحكومة الألمانية بذلت جهود في السنة الماضية للالتزام بالأهداف المحددة في برنامج تحقيق الاستقرار فإنها كانت ستؤدي إلى تفاقم الدورة مما يهدد بزيادة تدهور حالة الميزانية.

ونظرا لتركيز الميثاق في المدى المتوسط على أهداف توازن الميزانية في كل من الدول الأعضاء على حدة، فإنه يُعد أكثر تقييدا من معايير التقارب المالي التي تنص عليها معاهدة ماسترخت^(٢٧). وفي الحقيقة فإن قواعد ميثاق الاستقرار والنمو عبارة عن صيغة للسياسة المالية "تفرض نفس المقاييس على الجميع"، وتطبق نفس القاعدة المالية على كل بلد^(٢٨). وتُضاف إلى ذلك سياسة نقدية تفرض نفس المقاييس على الجميع.

ولهذا الإطار تأثيرات مهمة على التعديل الضروري في الحالة التي تتنافى فيها الميزانية المتوازنة مع توازن الاقتصاد الكلي الوطني في بلد ما^(٢٩). وفي حالة ألمانيا، التي يتعين عليها مواجهة ضعف الطلب المحلي، وتعاني صعوبات في التقيد بقواعد الميثاق، سيتعين حدوث تغيير في القدرة النسبية على المنافسة، خاصة في المستويات النسبية للأجور، وما يتصل بها من تغييرات في رصيد الحساب الجاري (وقد يكون فائضا كبيرا)، حتى يتحقق توازن في الاقتصاد الكلي ويصل معدل نمو الاقتصاد إلى قيمته الأقصى. غير أن هذا الهدف قد يتعذر تحقيقه (خاصة إذا حرصت البلدان الأخرى في منطقة اليورو على المحافظة على مقدرتها التنافسية بالمقارنة مع ألمانيا)، وقد يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة يصعب تحمل كلفتها السياسية. ويمكن تخفيف عبء هذا التعديل، باعتماد إطار أكثر مرونة للسياسة المالية.

غير أنه قد يصعب تغيير إطار السياسة الكلية للاتحاد النقدي التي تنظمها قواعد، إذ إن أي اقتراح من هذا القبيل سيفسره كثيرون باعتباره تهديدا للمصادقية. غير أن مصادقية

(٢٦) تم اتخاذ خطوة أولى في هذا الاتجاه في اجتماع مجلس أوروبا المنعقد في غوتنبرغ حيث اتفق على أن "حالات الميزانية المعدلة حسب الدورات ينبغي أن تتحرك نحو تحقيق التوازن أو الفائض أو المحافظة عليهما في السنوات القادمة..." (استنتاجات الرئاسة، اجتماع مجلس أوروبا المنعقد في غوتنبرغ في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، البند ٣٤) [http://europa.eu.int/coucil].

(٢٧) ينبغي للبلدان المنضمة أيضا أن تدرس هذا الأمر نظرا لحاجتها العاجلة إلى تحسين هيكلها العامة.

(٢٨) C. Allsopp, "The future of macroeconomic policy in the European Union"، خطاب أمام المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية (WIFO)، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ [www.bankofengland.co.uk].

(٢٩) نفس المصدر، الصفحات ٢١-٢٩.

الاتحاد النقدي في نهاية المطاف سوف تعتمد على قدرته على تحسين رفاهية جميع أعضائه وعلى تفادي الفترات الطويلة من النمو الهزيل ومعدل البطالة المرتفع. وقد يأتي الوقت المناسب لإدخال تغييرات في إطار سياسة الاقتصاد الكلي أثناء الاستعدادات لتوسيع الاتحاد النقدي، ليس فقط في اتجاه الشرق، بل وكذلك في اتجاه بلدان أوروبية غربية أخرى مثل المملكة المتحدة. وقد يكون التوسيع أسهل في الحقيقة وأكثر جاذبية لتلك البلدان الواقعة خارج الاتحاد في الوقت الحالي إذا ظهرت بوادر اتباع نهج أقل تصلبا.

٣-١ الاقتصادات الانتقالية

١' التطورات الأخيرة

على الرغم من الآثار السلبية لتباطؤ الاقتصاد العالمي، تبين أن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا شهدت نجاحا نسبيا في عام ٢٠٠١: فباستثناء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سجلت جميع هذه البلدان معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي، وفي بعضها كانت هذه المعدلات أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. وزاد مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الانتقالية بنسبة ٥ في المائة، مما جعلها واحدة من أسرع مناطق العالم نموا. والعامل الرئيسي وراء هذه النتيجة هو النمو النشط في رابطة الدول المستقلة التي استمر فيها الانتعاش القوي للسنة الثالثة على التوالي.

وكما هو الحال في عام ٢٠٠٠، ظلت روسيا المحرك الرئيسي للنمو في بلدان رابطة الدول المستقلة (انظر الفصل ٣-١ '٤')، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ٥ في المائة. وفي أعقاب الأزمة المالية لعام ١٩٩٨، بدأت الحكومة الروسية إصلاحات شاملة في السياسات، أدت إلى تكييفات هيكلية كبيرة في الاقتصاد ووضعت على مسار النمو المتسارع. وتحقق تقدم كبير في تعزيز النظامين المالي والقضائي في روسيا، وفي إعادة تأهيل القطاع المصرفي ونظام المدفوعات بصفة عامة، وفي الحد من تدخلات الإدارة في الاقتصاد. وشكل تصحيح أسعار الصرف في أعقاب الانهيار المالي الذي حدث في آب/أغسطس ١٩٩٨ - والذي يعادل تخفيضا حقيقيا لقيمة العملة مشجعا للتنافس - حافزا كبيرا للمنتجين المحليين، يشجع على استبدال السلع المستوردة بالسلع المحلية على نطاق واسع. وإضافة إلى ذلك، واعتبارا من أواسط عام ١٩٩٩ وحتى خريف عام ٢٠٠١، استفاد الاقتصاد الروسي استفادة كبيرة من الارتفاع العالمي في أسعار النفط. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، زاد الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بما يناهز ٢١ في المائة، مما أعطى دفعة تشتد إليها الحاجة للدعم الشعبي للإصلاحات. وتشير جميع المؤشرات إلى أن الاقتصاد الروسي اجتاز عتبة مهمة في

إصلاحاته الشاملة للنظام، مما يجعل عملية التحول إلى الاقتصاد الحر تبدو الآن أمرا لا رجعة عنه.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك عددا من الشكوك فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للاقتصاد الروسي. ورغم التقدم المحرز حديثا في الإصلاحات السوقية، فإن روسيا بعيدة عن بلوغ نهاية هذه العملية. وفضلا عن ذلك ليس من الواضح بعد ما إذا كانت البيئة المؤسسية ستسمح بإنفاذ وتطبيق جميع القوانين والنظم المعتمدة حديثا بصورة فعالة. وفوق ذلك، فإن الاعتماد الكبير للاقتصاد الروسي على صادرات النفط تترتب عليه أخطار كبيرة فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي بصورة عامة، بسبب التقلبات الدائمة في أسعار النفط الدولية. وبالتالي تدعو الحاجة إلى توحي شيء من الحذر في تقييم الآفاق المستقبلية لمعدل النمو العالي والمستدام في روسيا.

ومن التطورات الهامة الأخرى في منطقة رابطة الدول المستقلة استمرار الانتعاش القوي لاثنتين من الاقتصادات الكبيرة في المنطقة وهما كازاخستان وأوكرانيا، اللتين شهد كل منهما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تُعد من أعلى المعدلات في عام ٢٠٠١. وفي حالة كازاخستان المصدرة للطاقة، تبرز معدلات النمو القياسية الحديثة (١٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠١، بعد ٩,٨ في المائة في ٢٠٠٠) أثر بيئة خارجية مواتية وسياسات متزنة، ساعدت على توسيع قاعدة الانتعاش مع المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وفي أوكرانيا أسهم الطلب المحلي القوي في تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٩,١ في المائة في عام ٢٠٠١. وعززت الجهود الأخيرة للقضاء على التضخم (التي خفضت معدل التضخم من سنة لأخرى إلى أقل من عشرة للمرة الأولى منذ الاستقلال)، بالإضافة إلى نمو الإيرادات الحقيقية، ثقة المستهلكين والمستثمرين.

ورغم أن اقتصاد روسيا يُعد محركا ذا أهمية كبيرة للبلدان المجاورة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، فإنه لم يكن في الواقع أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة: فقد حققت ٨ من الدول الأعضاء الإحدى عشرة الباقية في الرابطة في عام ٢٠٠١ معدلات نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي أعلى من ما حققته روسيا (الجدول ٣). وفي أغلب الحالات (أرمينيا وكازاخستان وجمهورية مولدوفا وتركمانستان وأوكرانيا، وطاجيكستان بصورة جزئية)، استند النمو القوي إلى توسيع نطاق الصادرات: واستفاد مصدرو السلع الأساسية من ظروف مواتية في السوق الخارجية، بينما استطاع آخرون الاستفادة من زيادة الطلب على الواردات في داخل الرابطة نفسها. بيد أن الزيادة في النشاط الاقتصادي انحصرت في الغالب

في النصف الأول من عام ٢٠٠١؛ أما في النصف الثاني منه، فقد لوحظ تباطؤ ملموس في كل من أداء الإنتاج والتصدير في جميع أنحاء الرابطة.

وفي عام ٢٠٠١، سادت معدلات نمو قوية في معظم دول شرق أوروبا ودول بحر البلطيق. وفي كرواتيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا، لم يتسارع معدل النمو المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٠ فحسب، بل تجاوز التوقعات في مطلع السنة (الجدول ٣). وبقي النشاط الاقتصادي على أشده، وظل منسجما مع التوقعات في ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وإستونيا. وبخلاف ذلك، تباطأ النمو في هنغاريا، وخاصة في سلوفينيا. ولعل تأثيرات ضعف الطلب على واردات أوروبا الغربية في هذين الاقتصادين كانت أكثر بروزا. إلا أن المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في كلا الاقتصادين كانت أعلى بكثير من المعدل المتوسط في أوروبا الغربية.

وواجه بلدان اثنان مؤخرا وهما بولندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صعوبات اقتصادية هامة. فبعد تسع سنوات من التوسع المستمر والسريع، كاد الاقتصاد البولندي يراوح في مكانه في عام ٢٠٠١. وأسباب ذلك معقدة وراسخة (للاطلاع على التفاصيل انظر الفصل ٣-١ '٣') إلا أنها تشير إلى استمرار هشاشة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بل حتى البلدان ذات الإصلاحات الأكثر تقدما معرضة لنكسات غير متوقعة. وتنبع بعض المشاكل الحالية في بولندا عن التهاون السياسي أي إحجام السلطات عن إجراء إصلاحات هامة لكن غير شعبية أثناء فترة الازدهار، عندما كان الأداء الاقتصادي الكلي الممتاز ينحو إلى إخفاء بعض المشاكل الاقتصادية المزمنة. ويتمثل أحد الدروس المستفادة من الحالة البولندية في أن تأجيل سياسة الإصلاحات لا يؤدي إلى إخفاق حل مسألة معلقة فحسب، بل يجعل معالجتها أكثر صعوبة فيما بعد عندما يتفاقم الأمر ويفلت من اليد، وخاصة في حالة الانخفاض الدوري ويستمر في الانخفاض مما قد يزيده الضعف الهيكلي المزمع تفاقمًا.

وكانت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة البلد الوحيد الذي يمر اقتصاده بمرحلة انتقال والذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١. ولم يكن ذلك مفاجئا بسبب التصدع الكبير الذي أحدثه النزاع العسكري الداخلي. إلا أنه نظرا لسجل البلد السابق، فمن المرجح اعتبار ذلك انتكاسا يتيما، وقد استمر حدوث انتعاش قوي نسبيا في فترة ما بعد الحرب في يوغوسلافيا المجاورة. غير أن هذا الاقتصاد لا يزال يواجه صعوبات هائلة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تدعو إليها الحاجة الماسة ولكنها مؤلمة.

وبسبب الانفتاح المتزايد للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (الفصل ٣-٢ '٣) والضعف الكبير الذي اتسمت به التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، فإن أدائها القوي نسبيا في عام ٢٠٠١ يعتبر مفاجئة. لذلك، فمن المفيد مقارنة رد فعل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بالصدمات الخارجية السلبية التي حدثت في عام ٢٠٠١ مع تناولها نتائج الكساد العالمي المماثل في بداية التسعينيات. رغم أن التأثير الخارجي في كلا الحالتين كان متماثلا إلى درجة كبيرة ولم تكن النتائج مختلفة كثيرا. فقبل عقد من الزمن، تزامن ضعف الطلب العالمي، ولا سيما طلب أوروبا الغربية مع حدوث الصدمات الأولى للانتقال، وفي ذلك الوقت، أدت الصدمة الخارجية إلى تضخيم وإطالة أمد الكساد الناجم عن التحول إلى حد كبير، وخلافا لذلك، كان لصدمة مماثلة بل ذات حجم أقوى حدثت في عام ٢٠٠١^(٣٠) تأثير هامشي فقط على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ورغم أن إجراء تحليل مفصل للعوامل الكامنة وراء هذه النتيجة يبقى مهمة للمستقبل، فمن الجدير جذب الانتباه إلى الأهمية المحتملة لتطورين آخرين في المنطقة.

أولا، بفضل نجاح تنفيذ الإصلاحات التي عززت من ثقة المستثمر والمستهلك، فقد تنامي الطلب المحلي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بصورة عامة بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. وكان تأثير الهبوط العالمي الأخير على الطلب المحلي (الاستهلاك والاستثمار الخاصين على حد سواء) في هذه البلدان أقل مما هو على معظم الدول الصناعية. وساعد هذا الطلب المحلي المتين نسبيا في تخفيف تأثير البيئة الخارجية المتدهورة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وكما ورد بمزيد من التفصيل في الفصل ٣-٢ من هذه الدراسة، قام العديد من البلدان في عام ٢٠٠١ بتحويل مصادر النمو الخارجية إلى المصادر المحلية بالدرجة الأولى. وثمة جانب مثير للاهتمام في هذا التطور - ودلالة هامة عن النضج المتنامي لهذه الاقتصادات - هو أن الطلب المحلي الخاص لعب الدور الرئيسي في إحداث هذا التحول إلا في حالات استثنائية قليلة. وبقي الموقف المالي للحكومات محايدا بشكل عام في عام ٢٠٠١ (الفصل ٣-١ '٢). وثمة دلالة أخرى عن المرونة الحقيقية تتمثل في أن الأزمة التي حدثت في الأرجنتين لم تؤد تقريبا، حتى الآن، إلى نتائج سلبية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. (للاطلاع على التفاصيل انظر الفصل ٣-١ '٥) وعلاوة على ذلك، لم يتوقف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وفي العديد من الحالات أعطت هذه الاستثمارات زخما آخر إلى الطلب المحلي النهائي.

(٣٠) في بداية التسعينيات تباينت الدورات في الاقتصادات الرئيسية في العالم ولم يكن ثمة انخفاض متزامن في الاقتصاد العالمي.

ثانياً، وبفضل المكاسب الإنتاجية الأخيرة، تمكنت معظم بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تحسين منافسة تكاليفها إزاء شركائها التجاريين الرئيسيين. وبما أن الفرق الإنتاجي إزاء أوروبا الغربية بقي على حاله في عام ٢٠٠١، فقد حافظت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على هذه المكاسب، بل وزادتها (الفصلان ٣-١ و ١-٣ '٢'). وقد ساعد التحسن الجاري في قدرة مصدري شرق أوروبا على التنافس على أن يحققوا أداء أفضل من أداء بعض منافسيهم في أسواق غرب أوروبا في عام ٢٠٠١. ولذلك أثرت النتائج السلبية على أوروبا الشرقية الناجمة من ضعف طلب أوروبا الغربية تأثيراً أقل شأنًا على صادرات أوروبا الشرقية (الفصل ٣-٥ '٢') فيما ازداد الحجم الكلي لواردات أوروبا الغربية في عام ٢٠٠١ بنسبة تزيد قليلاً على ١ في المائة، وازداد حجم الصادرات الإجمالية من بلدان أوروبا الوسطى وبلدان بحر البلطيق بما يقرب من ١١ في المائة. وأدت المكاسب الناجمة عن المنافسة وتحسن أداء التصدير أيضاً إلى زيادة حصة أوروبا الشرقية من واردات الاتحاد الأوروبي حتى خارج الاتحاد من ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١١,١ في عام ٢٠٠١^(٣١).

ورغم أن هذه التطورات إيجابية نوعاً ما بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، يجب ألا يبالغ في أهميتها. وفي حين يمكن توفير حماية مؤقتة من الصدمة الخارجية السلبية، فإن للطلب المحلي قدرة محدودة فقط كعامل نمو رئيسي في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتتمثل المشكلة في أن عدداً من هذه البلدان يعاني من عجز كبير ومستمر في الحسابات الجارية (الفصل ٣-٥ '١') وقد يؤدي الاعتماد المفرط على الاستهلاك المحلي إلى إنفلات هذا العجز وما يترتب عليه من وجود أخطار تهدد استقرار اقتصادها الكلي. أما بالنسبة لأدائها التجاري، فليس من الواضح بعد فيما إذا كانت النتائج السلبية الناجمة عن ضعف الطلب العالمي وطلب أوروبا الغربية ستنحصر في عام ٢٠٠١؛ إذ ليس من المستبعد أن تمتد الآثار السلبية إلى عام ٢٠٠٢ أيضاً بسبب أوجه الخلل في النظام الاقتصادي. وفي هذا المجال، يجب التأكيد مرة أخرى على عدم وجود مجال للتهاون السياسي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إذ لا يزال أمام معظم هذه البلدان طريق طويل يجب أن تقطعه قبل أن تصل إلى مرحلة اقتصادات السوق الناضجة في أوروبا الغربية.

(٣١) استناداً إلى واردات الاتحاد الأوروبي من ١٥ دولة في أوروبا الشرقية ودول البلطيق؛ بيانات سنة كاملة لعام ٢٠٠٠ وبيانات كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠١ (باستثناء اليونان). حسابات أمانة اللجنة

الاقتصادية لأوروبا استناداً إلى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. CD-Rom, Thomas 6, External.

.Trade: Intra and Extra-EU Trade. Monthly Data, No. 1.2002

٢٠ التوقعات قصيرة الأجل

يتوقع عموماً أن يصبح النمو معتدلاً بعض الشيء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في عام ٢٠٠٢: فاستناداً إلى التوقعات الرسمية المتاحة، فإن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في رابطة الدول المستقلة سيزداد ما يقرب من ٥ في المائة، وفي دول البلطيق سيزيد قليلاً على ٤ في المائة، وفي أوروبا الشرقية ما يقرب من ٢,٧٥ في المائة (الجدول ٣) ويهيمن على متوسط الأرقام للمناطق دون الإقليمية كثيراً التطورات المتوقعة في أكبر بلدين من اقتصادات المنطقة وهما: روسيا وبولندا، ففي روسيا، تفترض ميزانية عام ٢٠٠٢ نمواً في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣ في المائة. وينبغي التنويه إلى أن وزارة التنمية الاقتصادية الروسية صاغت ثلاثة سيناريوهات نمو محتملة لعام ٢٠٠٢، وذلك اعتماداً على التطور المتوقع لأسعار النفط العالمية، والسيناريو الذي تستند إليه ميزانية عام ٢٠٠٢ يمثل السيناريو "المتفائل" في هذه المجموعة^(٣٢). ويبدو أن المتوقعين الخاصين هم أكثر تحفظاً بشأن توقعات النمو في روسيا في عام ٢٠٠٢: وحسب مجموعة التوقعات الخاصة التي قام البنك الدولي بجمعها ونشرها، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ يتراوح بين ١,٦ و ٣,٨ في المائة^(٣٣).

وفي بولندا، وبعد إجراء مشاورات وحوارات سياسية مطولة تم التصويت أخيراً، في آذار/مارس، على ميزانية منقحة لعام ٢٠٠٢ تجسّد برنامج الحكومة الرامي إلى مكافحة حدوث الأزمات، وتضم الميزانية عدداً من إجراءات التقشف الرامية إلى تخفيض العجز المالي ويتوقع أن تؤدي تلك الإجراءات إلى التقليل من الطلب المحلي. ويتوقع أن يكون لهذا التكيف تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي: إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ المدمج في إطار الميزانية ١ في المائة فقط، وهو يمثل النتيجة المحققة في عام ٢٠٠١.

(٣٢) استناداً إلى التقرير الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية، إذا بلغ متوسط سعر صادرات النفط الروسي في عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٣,٥ دولار للبرميل الواحد، يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣ في المائة، إذا بلغ متوسط سعر البرميل ١٨,٥ دولار، تقدر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢، ٣,٥ في المائة؛ وإذا تدنّى السعر إلى ١٦,٥ دولار للبرميل، يتوقع أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,١ في المائة (وكالة انترفاكس للأخبار، الخدمة المالية اليومية، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، كما ورد في Reuters Business Briefing، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢). لمزيد من التفاصيل حول أسعار النفط على أداء الاقتصاد الروسي انظر الفصل ١-٤.

(٣٣) Weekly Business Report, Interfax International، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على النحو الذي ورد في Dow Jones Reuters Business Interactive (Factiva).

وخلافا لروسيا، يبدو أن بعض المتوقعين في القطاع الخاص أكثر تفاؤلا بشأن التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد البولندي^(٣٤).

وفيما تبقى من أوروبا الشرقية، فقد توقعت الحكومات في بلغاريا، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا بعض التباطؤ في النمو في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ (الجدول ٣). والسبب الذي يردد كثيرا عن التباطؤ المتوقع يتمثل في آثار التباطؤ في العالم وفي أوروبا الغربية التي ظهرت في وقت متأخر. إلا أن المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب هذه البلدان يتوقع أن تبقى في حدود من ٣ إلى ٤ في المائة. وبخلاف ذلك، وطبقا للتوقعات الرسمية، يتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلوفاكيا في عام ٢٠٠٢، معززا الجهود الرامية إلى التكيف التي أجريت في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، فيما تتوقع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة العودة إلى النمو بعد كساد عام ٢٠٠١.

وبعد سنتين من النمو الاقتصادي المتين، يتوقع حدوث شيء من التباطؤ في دول بحر البلطيق في عام ٢ٰ٠٢. ويتوقع أن يكون التباطؤ أكثر وضوحا (مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤ في المائة أو أقل) في استونيا وليتوانيا، اللتان تعتمدان كلاهما على عوامل خارجية (درجة عالية جدا من الانفتاح في حالة استونيا واعتماد شديد على عمليات تجهيز النفط وصادرات المنتجات المكررة في حالة ليتوانيا). وفي لاتفيا، حيث عزز ازدهار الطلب المحلي نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي في عام ٢٠٠١ بشكل رئيسي، يحتمل أن يستمر نمو الإنتاج الإجمالي بنسبة عالية (حوالي ٥ في المائة) في عام ٢٠٠٢.

ورغم حدوث قدر من التباطؤ يحتمل أن تبقى رابطة الدول المستقلة المنطقة دون الإقليمية الأسرع نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٢. وطبقا للتوقعات الرسمية، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، رغم أن بعض المتوقعين من القطاع الخاص أقل تفاؤلا^(٣٥). وفي شباط/فبراير، صادق برلمان كازاخستان على برنامج اقتصادي متوسط الأجل، يتوقع حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يقدر بحوالي من ٥ إلى ٧ في المائة في المتوسط في الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤^(٣٦). وتقدر ميزانية البلد لعام ٢٠٠٢ معدل نمو بنسبة ٧ في المائة. وفي جورجيا،

(٣٤) وفقا لتوقعات مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية، فإن الناتج المحلي الإجمالي في بولندا قد يتنامى إلى ما يقرب من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ (نشرة الأخبار البولندية، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢) كما ورد في Dow Jones Reuters Business Interactive (Factiva).

(٣٥) في شباط/فبراير توقع المركز الدولي للدراسات السياسية أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢. الأخبار الأوكرانية، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ كما ورد في Dow Jones Reuters Business Interactive (Factiva).

(٣٦) Interfax International Daily Business Report، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ كما ورد في Dow Jones Reuters Business Interactive (Factiva).

تقدر توقعات الميزانية حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، رغم أن وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة أكثر تفاؤلاً وتتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تتراوح بين ٤,٩ و ٧,١ في المائة^(٣٧). وفي معظم بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى، تتوقع الحكومات نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٥ و ٨ في المائة في عام ٢٠٠٢.

الجدول ١ - التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ١٩٩٩-٢٠٠٢ (التغير بالنسبة المئوية عن السنة الماضية)

١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢ (ب)
٣,٢	٤,٢	١,٧	١,٨
أوروبا الغربية	٢,٢	٣,٥	١,٤
الاتحاد الأوروبي	٢,٦	٣,٤	١,٣
منطقة اليورو	٢,٧	٣,٤	١,٢
أمريكا الشمالية	٤,٢	٤,٢	١,٦
الولايات المتحدة	٤,١	٤,١	١,٦
أوروبا الشرقية ^(ج)	١,٥	٣,٨	٣,٢
رابطة الدول المستقلة	٤,٥	٨,٣	٦,٢
الاتحاد الروسي	٥,٤	٩,٠	٥,٠
بنود المذكرة:			
أوروبا (شرقها وغربها)	٢,١	٣,٥	١,٥
أوروبا (شرقها وغربها ورابطة الدول المستقلة)	٢,٤	٤,٢	٢,١

المصدر: الجداول ١-٢-١ و ١-٣-١ من هذه الدراسة.

ملاحظة: استمدت الترجيحات لحساب المجاميع الإقليمية من بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦ التي تم تحويلها من وحدات العملة الوطنية إلى دولارات باستخدام مكافئات القوة الشرائية.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقع.

(٣٧) Black Sea Press، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ كما ورد في Reuters Business Briefing، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(ج) بما فيها بلدان بحر البلطيق.

**الجدول ٢ - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات أسواق منطقة اللجنة الاقتصادية
لأوروبا، ٢٠٠٠-٢٠٠٢**

(التغير بالنسبة المئوية عن السنة السابقة)

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢ (ب)
فرنسا	٣,٦	٢,٠
ألمانيا	٣,٠	٠,٦
إيطاليا	٢,٩	١,٨
النمسا	٣,٠	١,١
بلجيكا	٤,٠	١,٣
فنلندا	٥,٦	٠,٧
اليونان	٣,٨	٤,١
أيرلندا	١١,٥	٦,٥
لكسمبرغ	٧,٥	٤,٠
هولندا	٣,٥	١,٥
البرتغال	٣,٤	١,٧
إسبانيا	٤,١	٢,٨
منطقة اليورو	٣,٤	١,٦
المملكة المتحدة	٣,٠	٢,٣
الدانمرك	٣,٠	١,٣
السويد	٣,٦	١,٤
الاتحاد الأوروبي	٣,٤	١,٧
قبرص	٥,١	٣,٧
آيسلندا	٣,٦	١,١
إسرائيل	٦,٤	٠,٥-
مالطة	٥,٤	٠,٣-
النرويج	٢,٣	١,٤
سويسرا	٣,٠	١,٣
تركيا	٧,٢	٧,٣-
أوروبا الغربية	٣,٥	١,٣
كندا	٤,٤	١,٥
الولايات المتحدة	٤,١	١,٢
أمريكا الشمالية	٤,٢	١,٢
اليابان	٢,٤	٠,٥-

٢٠٠٢ (ب)	٢٠٠١ (أ)	٢٠٠٠	
١,١	١,٠	٣,٦	المجموع أعلاه
			بنود المذكرة
١,٢	١,٦	٣,١	٤ اقتصادات أوروبية غربية
١,٥	١,٢	٣,٩	أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

المصدر: - National statistics; OECD, Economic Outlook, No. 70 (Paris), December 2001; Consensus Economics. Inc., Consensus Forecasts (London), various issues.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات.

الجدول ٣ - التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوروبا الشرقية، ودول
بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة، ١٩٩٩-٢٠٠٢
(نسبة مئوية)

٢٠٠٢	٢٠٠١		٢٠٠٠	١٩٩٩	
	الناتج الفعلي	توقعات نيسان/أبريل			
٢,٧	٣,٠	٤,٢	٣,٧	١,٧	أوروبا الشرقية
٧	*٧	٧-٥	٧,٨	٧,٣	ألبانيا
٦	*٨	٩-٧	٩,١	-	البوسنة والهرسك ^(١)
٤	٤,٩	٥	٥,٨	٢,٤	بلغاريا
٤	*٤,٣	٤-٣	٣,٧	٠,٤-	كرواتيا
٣,٤-٢,٤	٣,٦	٣	٢,٩	٠,٤-	الجمهورية التشيكية
٤-٣	٣,٨	٥-٤,٥	٥,٢	٤,٢	هنغاريا
١	١,١	٤,٥	٤,٠	٤,١	بولندا
٤,٥	٥,٣	٤,١	١,٨	١,٢-	رومانيا
٣,٦	٣,٣	٣,٢	٢,٢	١,٩	سلوفاكيا
٣,٦-٢,٩	٣,٠	٤,٥	٤,٦	٥,٢	سلوفينيا
٤	٤,٦-	٦	٤,٦	٤,٣	جمهورية مقدونيا
٤	٦,٢	٥	٦,٤	١٧,٧-	اليوغوسلافية السابقة
٤,٢	٦,٢	٤,٧	٥,٤	١,٧-	يوغوسلافيا ^(٢)
٤-٣,٥	٥,٣	٦	٦,٩	٠,٧-	دول بحر البلطيق
٥,٥-٤,٥	٧,٦	٦-٥	٦,٨	١,١	استونيا
٤	٥,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٩-	لاتفيا
٤,٨	٦,٢	٤,٢	٨,٣	٤,٥	ليتوانيا
٦	٩,٦	٦,٥	٦,٠	٣,٣	رابطة الدول المستقلة
٨,٥	٩,٩	٨,٥	١١,١	٧,٤	أرمينيا
٥-٤	٤,١	٤-٣	٥,٨	٣,٤	أذربيجان
٣,٥	٤,٥	٤-٣	٢,٠	٣,٠	بيلاروس
٧	١٣,٢	٤	٩,٨	٢,٧	جورجيا
٤,٥	٥,٣	٥	٥,٤	٣,٧	كازاخستان
٦	٦,١	٥	٢,١	٣,٤-	قيرغيزستان
٤,٣	٥,٠	٤	٩,٠	٥,٤	جمهورية مولدوفا ^(٣)
٨	١٠,٢	٦,٧	٨,٣	٣,٧	الاتحاد الروسي
١٨	٢٠,٥	١٦	١٧,٦	١٧,٠	طاجيكستان
٦	٩,١	٤-٣	٥,٩	٠,٢-	تركمستان ^(٢)
					أوكرانيا

٢٠٠٢	٢٠٠١		٢٠٠٠	١٩٩٩	
	التوقعات الرسمية	توقعات الناتج الفعلي نيسان/أبريل			
٥,١	٤,٥	٤,٤	٤,٠	٤,٤	أوزبكستان
٤,٠	٥,٠	٤,٢	٦,٥	٣,٣	المجموع أعلاه
					بنود المذكرة
٢,١	٢,٣	٤,١	٣,٨	٣,٠	اقتصادات أوروبا الوسطى الخمس الانتقالية
٤,٤	٤,٩*	٤,٥	٣,٥	١,٧-	اقتصادات جنوب شرق أوروبا الانتقالية السبعة

المصدر: National statistic, CIS Statistical Committee ومراسلات مباشرة من المكاتب الإحصائية الوطنية إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ملاحظة: المجاميع هي حسابات أمانة للجنة الاقتصادية لأوروبا، باستخدام مكافئات القوة الشرائية المستمدة من برنامج المقارنة الأوروبي في عام ١٩٩٦. والتوقعات من إعداد معاهد دراسة الظرفية الاقتصادية أو توقعات حكومية مرتبطة بإعداد الميزانية المركزية. والمجاميع المبنية هي ل: أوروبا الشرقية (الـ ١٢ بلدا أدنى ذلك الخط)، مع مجاميع فرعية؛ (بلدان أوروبا الوسطى الخمسة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: الجمهورية التشيكية، هنغاريا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا) وبلدان جنوب شرق أوروبا السبعة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، رومانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا): دول بحر البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا)؛ ورابطة الدول المستقلة (١٢ بلدا عضوا في رابطة الدول المستقلة).

(أ) بيانات مقدمة من المكتب الإحصائي للاتحاد؛ وهي لا تشمل منطقة جمهورية صربسكا.

(ب) البيانات لا تشمل كوسوفو وميتوهيا.

(ج) باستثناء ترانسدينستريا.

(د) ينبغي توخي الحذر عند التعامل مع الأرقام المتعلقة بتركمانستان، إذ أن إجراءات الانكماش المستخدمة لحساب معدلات النمو الرسمية غير موثقة جيدا بشكل خاص وأن الوثوق بهذه الأرقام موضع تساؤل.